ESCWA

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

التوزيع: محدود
E/ESCWA/STAT/85/WG.1/WP.4
٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥
Arabic
الاصل: بالعربية

الندوة الاقليمية حول التعدادات العامة
للسكان والاسكان في منطقة غربي آسيا
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر- ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥
بغداد

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
4 NOV 1985
LIBRARY

ورقة العمل القطرية للجمهورية العربية السورية عن التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٩٨١

إعداد
الدكتور عبدالمالك الاخرس*
مدير عام المكتب المركزي للاحصاء

(*) الآراء الواردة في هذه الورقة انما تعبر عن الرأى الشخصي للكاتب ولا تلزم بالضرورة رأى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

85-1116

تجربـــــــــــة

التعـداد العـام للمسـاكن والســـكان لعـــــــــــــام ١٩٨١

فـــي القطـــر العربـــــي الســـــــورى

اعـــــــــداد

الدكتـــور عبـد المالـــك الأخـــــرس

مقدمـــــــــــــــة

يعتبر تعداد ١٩٨١ من أضخم وأوسع العمليات الاحصائية ، التي أجراها القطر العربي السورى على الأطلاق ، فقد ضم تعدادا للسكان وآخر للمساكن وتعدادا زراعيا وحصرا للمنشآت .

وقبل ذلك ، تم في عام ١٩٧٠ تنفيذ تعداد للسكان ، استفيد من خطواته التمهيدية في القيام بتعداد للمباني والمساكن ، وفي الحصول على اطار شامل للحائزين الزراعيين وللمنشآت .

وكان تعداد السكان لعام ١٩٦٠ ، أول تعداد جرى في القطر وفق أسس علمية ونشرت نتائجه بشكل مفصل . وقد جاءت مفاهيمه وأهدافه منسجمة مع التعريف الحديث للتعداد ، الوارد في التوصيات والنشرات الارشادية الصادرة عن الأمم المتحدة .

ويمكن اعتبار احصاء ١٩٤٧ الذى أجري بهدف تصحيح وتدقيق سجلات الأحوال المدنية ، والحصول على عدد السكان موزعين حسب خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية ، أول محاولة لتنفيذ التعداد وفق أسس متطورة ، ولتجعل منه عملية احصائية ذات فوائد كبيرة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وذلك على الرغم من عدم تبويب بياناته ونشرها ، حيث لايتوفر منها وكذلك من احصاء ١٩٢٢ - الذى جرى في عهد الانتداب الفرنسي بهدف اعادة تنظيم وبناء السجل المدني - سوى رقم اجمالي للسكان .

أما الاحصاءات التي جرت في العهد العثماني في كل من الأعوام ١٨٦١ ، ١٨٨٤ ١٩٠٥ فكانت أهدافها تتراوح مابين معرفة عدد الرجال الذين يمكن الحاقهم بالخدمة العسكرية ، وبناء سجلات النفوس لاستخدامها في حفظ حقوق الملكية والأرث ، وتنظيم سجلات النفوس وجباية الضرائب بالاضافة الى معرفة عدد الأفراد في سن الجندية .

وهكذا لم تكن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان القطر العربي السورى ، معروفة قبل ظهور نتائج تعداد ١٩٦٠ ، كما لم تكن دورية الاحصاءات التي جرت قبل ذلك منتظمة . وقد بقيت سجلات الأحوال المدنية ، التي جاءت نتيجة احصاء السكان والمساكن الجارى عام ١٩٢٢ ، المصدر الوحيد للاحصاءات السكانية والحيوية والدراسات المتعلقة بها .

المحتويـــــــــــات
==========

مقدمـــــــة

أولا - الملامح العامة لتعداد المساكن والسكان لعام ١٩٨١.

١- برنامج التعداد ، مراحله ، محتواه .

٢- المرتكزات القانونية للتعداد .

٣- التنظيم الادارى والتنفيذى .

٤- الطرق والمنهجيات المستخدمة في عملية العد .

٥- حجم وبنود الميزانية .

٦- اعداد المخططات ودليل التقسيمات الادارية .

٧- اعداد التقديرات السكانية .

٨- برنامج التدريب .

٩- تقدير مستلزمات العمل .

١٠- الأعمال الميدانية ومدة كل منها .

١١- أنواع الاستمارات ومحتواها .

١٢- تبويبات التعداد وعمليات التجهيز اليدوى والآلي للبيانات .

١٣- أهم التعريفات المستخدمة في التعداد .

١٤- التصنيفات المستخدمة في التعداد .

ثانيا - تحليل تجربة التعداد والخبرات المكتسبة منها .

ثالثا - الخطط المستقبلية في مجال اجراء التعداد .

رابعا- المقترحات والتوصيات .

أولا - الملامح العامة لتعداد المساكن والسكان لعـــــام ١٩٨١

١- برنامج التعداد ، مراحله ، محتواه :

جرى التعداد العام للسكان ، وفق برنامج شامل تكون من سلسلة منتظمة من المراحل والخطوات المتصلة والمترابطة فيما بينها . وقد تم تصميـــم وتنفيذ كل منها بعناية كبيرة لضمان نجاحه الكامل. ذلك أن أى سهـــو أو قصور في أية مرحلة من مراحله المتعاقبة ، لاسيما التحضيرية والتنفيذية قد يؤدى الى عيوب خطيرة في المراحل الأخرى ، وبالتالي الى ضياع الوقـــت والجهد والمال .

واذا كانت العلاقات المتبادلة والمتشابكة الكثيرة بين مراحل التعـــداد وعملياته المختلفة ، توجب وضع الخطة الشاملة للتعداد بكافة مراحلـــه خلال المرحلة الأولى منه وهي المرحلة التحضيرية . فان عمليات التعـــداد يمكن تقسيمها من حيث التسلسل الزمني للتنفيذ الى ست مراحل أساسية هي :

آ - مرحلة الأعمال التحضيرية : وقد تم خلال هذه المرحلة وضع الخطـــة الشاملة للتعداد بكافة مراحله والخطط الفرعية المختلفة ، وتهيئـــة متطلباتها المادية والبشرية ، والقيام بالاعمال واعـــداد الأدوات اللازمة لتنفيذها . وقد بدأت هذه المرحلة قبل حوالي سنتين مـــن التاريخ المقرر لعملية العد ، والذى تأجل فيما بعد سنة كاملة .

ب - مرحلة الأعمال الميدانية : وتتضمن سلسلة من العمليات الميدانيـــة وقد امتدت الى نهاية العد الفعلي وهي : تحديد المدن والأحيـــاء وترقيم الطرق ، ترقيم المباني وحصر الأسر والمنشآت ، عدا المساكـــن والسكان واستيفاء بيانات التعداد الزراعي .

ج - مرحلة تجهيز البيانات : ويتم خلال هذه المرحلة مراجعة البيانـــات مكتبيا وترميزها واستخراج النتائج الأولية ، وتسجيل البيانـــات ومعالجتها آليا لاستخراج النتائج النهائية وفق التبويبات الموضوعة

د - مرحلة تقييم النتائج : ويتم خلالها فحص وتقييم شمول ودقة نتائج التعداد عن طريق استخدام ضوابط للتناسق الداخلي واختبار منطقيتها.

هـ - مرحلة تحليل البيانات : ويتم خلالها اجراء الدراسات التحليلية لنتائج التعداد ومن قبل الكوادر الفنية المتخصصة ، وكذلك الدراسات المقارنة التي توضح اتجاهات مختلف الظواهروالموضوعات التي يشملها التعداد .

و - مرحلة نشر البيانات : ويتم خلال هذه المرحلة نشر نتائج التعداد وجعلها متاحةللاستخدام على أوسع نطاق ممكن .

من جهة ثانية ، يتم عادة استثمار العمليات الأساسية أو الجانبية التي يستلزمها اجراء التعداد ، وانتشار المشتغلين في مختلف انحاء البلاد ، في تنفيذ تعدادات أخرى ، كحصر المنشآت وتعداد المساكن الذى كثيرا مايتلازم مع تعداد السكان نتيجة الترابط العضوى بينهما ، والتعداد الزراعي الذى نادرا مايترافق زمنيا معه ، خاصة وان أسلوب تعداد السكان يحتم زيارة كل مبنى وحصر مكوناته من مساكن وأسر وأفراد وفق عمليات ميدانية متعاقبة .

لقد شمل برنامج التعداد لعام ١٩٨١ تنفيذ هذه التعدادات دفعة واحدة . حيث تم استيفاء البيانات عن المساكن والسكان في استمارة واحدة ، جرى جمعها مع بيانات التعداد الزراعي خلال زيارة واحدة . أما حصر المنشآت فقد تم جمع بيانات عنها خلال عملية ترقيم المباني وحصر الأسر والأفراد .

وبعد هذا العرض لمراحل ومحتوى برنامج التعداد ، سنتناول فيما يلي بايجاز أهم الأعمال والأنشطة التي تمت خلال المراحل الثلاث الأولى التي يتضمنها برنامج التعداد وهي :

- مرحلة الأعمال التمهيدية والتحضيرية .
- مرحلة الأعمال الميدانية .
- مرحلة تجهيز البيانات

ذلك أن نسبة لابأس بها من بيانات المحافظات ، لازالت حتى الآن قيد المعالجة الآلية ، تمهيدا لاستخراج نتائجها النهائية .

٢- المرتكزات القانونية للتعداد :

يمثل المرسوم التشريعي رقم ٣٢٣ تاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ اطارا قانونيا لتعداد ١٩٨١ . حيث نص في مادته الأولى على أن تجرى الجمهورية العربية السورية تعدادا عاما للمساكن والسكان في عام ١٩٧٠ ومرة كل عشر سنوات .

كما نص في مادته الثانية على قيام المكتب المركزي للاحصاء باجراء هذا التعداد . أما موعد التعداد ، أو مايسمى بلحظة الاسناد الزمني فقد تم تحديده بقرار من رئاسة مجلس الوزراء .

من جهة ثانية ، أعطى المرسوم المذكور الصفة القانونية لكافة عمليات التعداد ، كما أتاح الحصول على النفقات والمتطلبات المادية والبشرية لتنفيذه ، ولتيسير سبل نجاحه .

٣- التنظيم الاداري والتنفيذي :

تم في بداية المرحلة التحضيرية ، تشكيل نواة لأجهزة التعداد للبدء بالأعمال التمهيدية ، وذلك من بين أفضل العناصر العاملة في المكتب المركزي للاحصاء ، وأكثرها كفاءة وقدرة على الأداء .

وقد جرى فيما بعد توسيع هذه النواة ، وتشكيل جهاز يضم عددا من وحدات العمل واللجان المتخصصة . وتم ضمن هيكل تنظيمي تحديد مهام كل من هذه الوحدات واللجان والعلاقات بينها . ولاشك أن اعداد الهيكل المذكور يعتبر خطوة أساسية للبدء بالأعمال التحضيرية ومتابعتها . وقد ضم الهيكل الوظائفي في المرحلة التحضيرية : المشرف العام ، مدير التعداد معاونو مدير التعداد للشؤون الفنية والمالية والادارية ، رؤساء الوحدات المتخصصة والعاملون فيها . أضيف اليهم في مرحلة الأعمال الميدانية : مشرفو المحافظات ، المعاونون ، المسجلون ، العدادون .

من جهة ثانية ، قامت اللجنة الاستشارية التي تضم أعضاء يمثلون الوزارات المعنية والمشكلة بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بمساعدة مدير المكتب المركزي للاحصاء في اجراء التعداد . أما لجنة التنسيق التي تضم مدراء المديريات في المكتب ، فقد تم تشكيلها بهدف ايجاد نوع من التنسيق بين هذه المديريات وأجهزة التعداد .

واذا كانت طبيعة الأعمال التحضيرية وتجهيز البيانات ، تتطلب كوادر مكتبية ذات مهارات متخصصة . فان مرحلة العمل الميداني ، تتطلب عددا كبيرا من الأشخاص القادرين على هذا النوع من العمل .

وقد تم تقدير عدد المشتغلين اللازمين للعمل الميداني عقب الانتهاء من اعداد التقديرات السكانية مباشرة ، وذلك في ضوء نوع عمل كل فئة منهم اضافة الى الأسس التالية : التقسيمات الادارية ، نطاق الأشراف ، حجم العمل ، معدل الأداء اليومي والتوقيت الزمني المحدد لكل عملية .

عدد المشتغلين الميدانيين في التعداد العام
للمساكن والسكان لعام ١٩٨١

نوع العمل	العدد
مشرف ومساعده	٢٩
معاون	٣٣١
مسجل	١٩٢٥
عداد	٩٢٧٨
مرقم	١٣٤
كاتب	١٩٣
سائق	٢٠٨
مستخدم	٩٠٥
المجموع	١٣٠٠٣

لقد تم تخصيص مشرف واحد لكل محافظة عموما ، ومعاون واحد لكل ناحية ادارية - مع مراعاة حجم العمل ونطاق الاشراف بالنسبة لمعاوني المدن الذين يقع على عاتقهم القيام بعملية ترقيم الطرق - وتم تحديد عدد المسجلين على أساس مسجل واحد لكل ٤ - ٦ عدادين ، وعدد العدادين على أساس حجم العمل ومعدل الأداء والتوقيت الزمني المحدد لعملية العد .

جرى اختيار المشرفين وأغلب المعاونين من عناصر المكتب المركزي للاحصاء في حين كان أكثر المسجلين وجميع العدادين تقريبا من معلمي المدارس الابتدائية .

٤- الطرق والمنهجيات المستخدمة في عملية العد :

اختير أسلوب العد الفعلي ، أي عد السكان في المكان الذي يتواجدون فيه فعلا وقت التعداد ، بغض النظر عن مكان اقامتهم المعتاد . وذلك لضمان المقارنة مع نتائج التعداد السابق ، لاسيما من حيث التوزيع الجغرافي للسكان ومعدلات نموهم . وكذلك لسهولة هذا الأسلوب في التطبيق قياسا بأسلوب العد النظري أو القانوني .

لقد دارت مناقشات طويلة في بداية المرحلة التحضيرية حول خيارين هما:

آ - القيام بالحصر الشامل لجميع السكان ، مع الاكتفاء بجمع بيانات تفصيلية عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على عينة محدودة من الأسر .

ب - القيام بتعداد شامل ، وجمع البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية عن جميع الأفراد المتواجدين في القطر .

وتقرر أخيرا اعتماد الخيار الثاني ، تلافيا للمخاطر التي يمكن أن تحيط بالخيار الأول نتيجة أخطاء العينة ، اضافة الى الحرص على اجراء التعداد الزراعي مع تعداد السكان في آن واحد .

ونظرا لوجود فئات من السكان لايمكن عدها بالأسلوب العام ، لكون أفرادها من ذوى خصائص معينة أو لظروفهم الخاصة . فقد اتبع في عدهم أسلوبا يتناسب مع خصائصهم وأوضاعهم وهم :

- الأفراد العسكريون ومن في حكمهم .
- رجال السلك السياسي الأجنبي وعائلاتهم ومن في حكمهم .
- السكان المتنقلون (البدو) .
- المتواجدون على ظهر السفن في الموانىء السورية .
- المشردون الذين لامأوى لهم .
- المشتغلون في العمليات الميدانية للتعداد .

وأخيرا تعطي اختبارات التعداد ، معلومات هامة عن مدى كفاية التصميم وبرامج التدريب وخطة تنفيذ ، من شأنها الكشف عن الضعف في الاستمارات أو التعريفات أو التعليمات أو اجراءات العد . ووضع الحلول المناسبة لتلافيها في الوقت المناسب .

وقد تمت في التعداد الأخير ، تجربة أسلوب تحديد المدن والأحياء وترقيم الطرق والمباني ، وحصر المساكن والأسر والمنشآت ، وكذلك استمارات التعداد ميدانيا خلال الدورة التدريبية للمشرفين ، للاطمئنان على مدى صلاحيتها .

هـ حجم وبنود الميزانية :

تم في وقت مبكر ، تقدير تكاليف التعداد بعناية كبيرة ، فور الانتهاء من بعض التصاميم وتقدير المستلزمات البشرية والمادية . وقد روعي عند وضع هذه الميزانية عنصر المرونة ، كما تم الأخذ بالأساليب الفنية المناسبة التي تكفل خفضها الى أدنى مستوى ممكن ، مع الحفاظ على تحقيق أهداف التعداد كاملة .

٦ - اعداد المخططات ودليل التقسيمات الأدارية :

يعتبر اعداد المخططات من الأمور الضرورية عند تصميم التعداد وتنفيذ العمليات الميدانية . كما أن اعداد دليل شامل للتقسيمات الادارية ، يعتبر من بين أهم الخطوات التحضيرية اللازمة لتنفيذ التعداد وتجهيز بياناته .

لقد تم الحصول على المخططات التنظيمية للمدن تتضمن حدودها وحدود كل حي فيها ومشتملاته من الطرق والساحات وذلك من الجهات الادارية المختصة . غير أن هذه المخططات لم تكن وافية بالغرض تماما ، لكثرة التغيرات الطارئة نتيجة أعمال تنظيم المدن ومخالفات البناء ، لذلك فقد جرى تعديلها وتصحيحها على الطبيعة .

كما استعين بمخططات الريف التي سبق أن أعدتها مديرية المصالح العقارية وجرى تصحيها في ضوء أحدث التقسيمات الأدارية ، بحيث أصبحت توضح حدود المناطق والنواحي والقرى .

من جهة ثانية ، قام المكتب المركزى للاحصاء باعداد نشرة التقسيمات الادارية لعام ١٩٨٠ ، لتلبية أغراض التعداد واحتياجات الأجهزة الحكومية الأخرى وذلك عن طريق ادخال التعديلات الطارئة على نشرة التقسيمات الادارية الصادرة عام ١٩٦٨.

٧- اعداد التقديرات السكانية :

يعتبر القيام بهذه التقديرات على مستوى التقسيمات الأدارية ، عامل مساعد للتحكم في عملية العد ، كما أنها أحد المنطلقات الهامة في عملية تصميم التعداد . فهي تفيد في تقدير عدد المشتغلين وتوزيعهم الجغرافي ، وفي تقدير مستلزمات العمل الميداني ، وفي تقدير الوقت اللازم للعد وحجم الميزانية .

لقد تم في وقت مبكر من مرحلة الأعمال التحضيرية ، اعداد تقديرات سكانية على مستوى كافة التقسيمات الادارية والتجمعات السكانية فيها

واستخدمت هذه التقديرات على نطاق واسع في عملية التصميم .

٨- برنامج التدريب :

تم تنظيم برنامج لتدريب العاملين في مختلف عمليات التعداد ،روعي فيه أن يتمشى مع متطلبات هذه العمليات وأن يكون نظريا وعمليا .

تم تدريب المشرفين والمعاونين مركزيا ، في حين تم تدريب المسجلين في مقرات عمل المشرفين ، والعدادين في مقرات عمل المعاونين .

وقد روعي ما أمكن ، أن يتولى التدريب في كل موضوع من موضوعات التعداد مدرب واحد ، وأن تتلقى كل فئة من فئات المشتغلين التدريب من قبل الفئة الأعلى لها ، وذلك قبل نزولها الى الميدان مباشرة . حيث جرى تدريب المسجلين من قبل المشرفين ، والعدادين من قبل المعاونين .

وفيما يلي المدة التي اشتغرقها تدريب كل فئة :

المشرفون	١٧ يوما
معاونو المدن	١٤ يوما
معاونو الريف	١١ يوما
المسجلون	٩ أيام
العدادون	٧ أيام

٩- تقدير مستلزمات العمل :

استند تحديد الأنواع والكميات المطلوبة من كل نوع من أنواع مستلزمات العمل الى تجارب وخبرات سابقة ، كما اعتمد على انجاز العديد من الأعمال كتقدير عدد السكان وعدد المشتغلين ، وتصميم الاستمارات وخطة العمل الميداني واختلفت الأسس والمعايير المتخذة لتقدير هذه المستلزمات من مادة لأخرى .

فقد تم تحديد عدد السيارات اللازمة ومدة عملها على أساس عدد المشتغلين في الوظائف القيادية والاشرافية وخطة العمل الميداني ، بينما استندت كمية الورق على التصاميم والعدد اللازم من مختلف الاستمارات والمطبوعات الأخرى.

كما تم تحديد عدد أقلام الترقيم على أساس عدد العاملين ومعدل استهلاك كل منهم بعد تجربتها . واستند عدد أقلام الحبر الجاف وأقلام الرصاص على عدد العاملين .

١٠- الأعمال الميدانية ومدة كل منها :

تم بعناية وضع خطة لتنفيذ العمل الميداني ، روعي فيها دقة الأداء وسهولة التنفيذ . وذلك وفق جدول زمني يوضح تتابع عمليات التعداد ، وتواريخ تم تحديدها لبدء وانتهاء كل منها بناء على تجارب ميدانية وخبرات سابقة .

لقد سارت الأعمال الميدانية بشكل متتابع حسب التسلسل التالي :

- تحديد المدن . وقد قام بها المشرفون ومساعدوهم وخصص لها (٤) أيام .
- تحديد الأحياء وترقيم الطرق في المدن : وقد قام بها المعاونون ، وقد خصص لها (١١) يوما .
- ترقيم المباني وحصر الأسر والمنشآت : وقد قام بها المسجلون ، وخصص لها (١١) يوما .
- عدد المساكن والسكان واستيفاء بيانات التعداد الزراعي ، وقد قام بها العدادون ، وخصص لها (١١) يوما .

أما مهام كل مشتغل في الفئات الأربع ، فتشتمل على التوالي القيام بما يلي :

- اتباع الدورة التدريبية .
- استلام نطاق العمل .
- التعرف ميدانيا على مكونات منطقة العمل .
- استلام المطبوعات وباقي مستلزمات العمل .
- القيام بالعمل الميداني المطلوب منه .
- تقسيم نطاق العمل على المرؤوسين ، والمساهمة في تدريبهم والاشراف على أعمالهم .
- تسليم المطبوعات والمستلزمات الى المرؤوسين واستردادها منهم بعد انتهاء العمل وتسليمها الى الرئيس المباشر .

وفيما يلي موجزا لأهم المعالم التي تضمنتها خطة العمل الميداني :

آ- اقتصار عملية ترقيم المباني على التجمعات السكانية التي يعمل فيها أكثر من عداد واحد .

ب - قيام العداد باستيفاء بيانات المسكن والسكان المقيمين فيه في استمارة واحدة اضافة الى استيفاء بيانات استمارة التعداد الزراعي ، الذى شمل كافة الحائزين الزراعيين في زيارة واحدة .

جـ- الغاء مرحلة تتميم العد . حيث تم البدء باستيفاء البيانات المطلوبة عقب لخطة الاسناد الزمني مباشرة ، والتي حددت بمنتصف ليلة ٧ / ٨ أيلول .

د - تنفيذ خطة العمل الميداني من قبل ٤ فئات من المشتغلين هم : المشرفون ، المعاونون ، المسجلون ، العدادون .

أما الاعتبارات التي أخذت بعين الاعتبار في تحديد موعد اجراء التعداد فهي:

آ - الحرص على أن تكون فترة الاسناد الزمني ، في وقت من السنة يقارب هذه الفترة في تعداد ١٩٧٠ ، وذلك تسهلا للمقارنة بين التعدادين .

ب - استقرار السكان نسبيا في مكان اقامتهم المعتادة وخاصة في الريف .

جـ - ملائمة الظروف المناخية للعمليات الميدانية .

د - الاستفادة من معلمي المدارس خلال العطلة الصيفية للعمل في التعداد .

هـ - الاستفادة من المدارس الابتدائية خلال العطلة الصيفية ، لستخدامها كمراكز للتدريب ومقرات عمل للتعداد .

١١- أنواع الاستمارات ومحتواها :

استخدمت في برنامج التعداد أربعة أنواع من الاستمارات . وقد تم الشروع في تصميم كل منها في وقت مبكر من العمل التحضيرى . حيث أخذت شكلها النهائي بعد مسودات ومشاريع كثيرة جرى تعديلها تباعا ، في ضوء الاختبارات والتجارب الميدانية ، والمناقشات الطويلة التي دارت داخل اللجان المتخصصة وبين الأجهزة العاملة في التعداد ، وآراء الفنيين في الحاسب الآلي . وذلك لتأتي هذه الاستمارات صالحة من حيث الشكل والمضمون ، وملبية لاحتياجات الوزارات المختلفة .

ونعرض فيما يلي بايجار مضمون كل منها :

آ - استمارة حصر المنشآت :

تضمنت هذه الاستمارة (١٩) بيانا أساسيا بما فيها المعلومات الجغرافية وهي بيانات تكفي لتكوين اطار شامل وحديث ، لاستخدامه في اجراء المسوحات والعينات الاقتصادية ، وتشمل : اسم المنشأة ، نشاطها الاقتصادى ، اسم القائم على ادارتها ، كونها مركز رئيسي أو فرع أو وكالة أو مستودع وعناوينها القطاع المالك لها ، طريقة حيازة البناء ، عدد العاملين ، رقم الهاتف .

ب - استمارة تعداد المساكن والسكان :

تكونت هذه الاستمارة من ثلاثة أقسام رئيسية اضافة الى البيانات الجغرافية

القسم الأول - خاص ببيانات المساكن : وقد بلغ عددها (١٥) بيانا ، يتناول معظمها مواصفات المساكن المعتادة ، وهذه البيانات هي - نوع المسكن ، عمر المبنى ، المادة السائدة في البناء ، وضع المسكن (مشغول ، خال) ، حيازة المسكن ، نوع الانارة ،وسيلة مد المسكن بالمياه ، وسيلة التصريف ، وجود أو عدم وجود ومواصفات كل من المطبخ والحمام والمرحاض ، عدد غرف المعيشة عدد الأفراد المتواجدين في المسكن ليلة العد ، عدد الأسر المتواجدة في المسكن وأرقامها المسلسلة .

القسم الثاني - خاص بجميع أفراد الأسرة الذين تواجدوا في مسكنها ليلة العد ويتضمن هذا القسم (٣٤) عمودا تتناول - أسماء أفراد الأسرة أرقامها المسلسلة ، العلاقة برب الأسرة ، الجنس ، تاريخ الولادة السن ، الجنسية ، حالة الفرد من حيث التسجيل أو عدمه في السجل المدني ، مكان الأقامة الحالية والسابقة ، ومدة الأقامة الحالية ، نوع العاهة ، الانتظام بالدراسة حاليا أو عدمه المرحلة الدراسية والصف ، والحالة التعليمية ، العلاقة بقوة العمل ، الحالة العملية ، عدد ساعات العمل في يوم الاسناد

الزمني وعدد أيام العمل خلال الأسبوع السابق له ، المهنة ، النشاط الاقتصادى ، مكان مزاولة العمل ، عدد أشهر العمل خلال السنة السابقة (لغير المشتغلين والمتعطلين) ، الحالة الزواجية عدد المولودين أحياء للمرأة خلال السنة السابقة لتاريخ التعداد عدد الزوجات في العصمة ، كون الفرد حائز زراعي أم لا .

القسم الثالث - خاص بأفراد الأسرة السوريين المقيمين أو المتواجدين خارج القطر في ليلة العد : ويتضمن هذا القسم (١٤) عمودا تتناول - اسم الفرد ، علاقته برب الأسرة ، الجنس ، السن ، الحالة الزواجية ، الحالة التعليمية ، الدولة المقيم فيها حاليا ، الأقامة المعتادة السابقة سنة المغادرة ، سبب التواجد خارج القطر ، المهنة في بلد الاقامة النشاط قبل المغادرة .

كما تضمنت هذه الاستمارة أمكنة خاصة لكل من التعليمات والملاحظات والبيانات الاجمالية .

ج - استمارة التعداد الزراعي :

تضمنت هذه الاستمارة (١٤) جدولا بالاضافة الى المعلومات الجغرافية واسم الحائز ومهنته الحالية وعدد أفراد أسرته . وتحتوى هذه الجداول على بيانات تفصيلية عن الحائزين والحيازات الزراعية تدور حول - المساحة وعدد قطع أرض الحيازة وعائد انتاجها ، عدد شركاء الحائز ، استعمال أراضي الحيازة ، المحاصيل الحقلية المزروعة خلال السنة الزراعية ، أنواع الاشجار المثمرة ، عدد الحيوانات التي يملكها الحائز وكمية الحليب ، عدد الآلات التي يملكها ، استعمال الأسمدة ، طريقة رى الأرض ، عدد العاملين ، كون الحائز عضو تعاوني أم لا .

والجدير بالذكر أن هذه الاستمارات ، قد حافظت على الكثير من البيانات التي احتوتها استمارات تعداد ١٩٧٠ . في حين اقتضت الحاجة ادخال بيانات جديدة على مضامينها .

١٢- تبويبا التعداد و عمليات التجهيز اليدوى والآلي للبيانات:

روعي عند وضع تبويبات التعداد التي يتم بموجبها استخراج النتائج النهائية ،العديد من الاعتبارات منها ان تكون مفيدة لاغراض التحليل والاستخدام وان تنسجم ومضامين الاستمارات ،وقابلة المقارنة مع نتائج التعدادات السابقة ،وان تعبر عناوينها بوضوح عن مضامينها ،وان تكون قابلة للنشر فور صدورها من الحاسب .

وفيما يلي عدد الجداول التي تم بموجبها استخراج النتائج النهائية للتعدادات المختلفة :-

نوع التعداد	عدد الجداول
سكان	١٢٦
مساكن	٢٩
زراعي	٦٣
منشآت	١٠

لقد بدات عمليات التجهيز اليدوي للبيانات عقب الانتهاء من استلام السجلات المستوفاة من الميدان،وتخزينها في المكان المخصص لذلك،حيث تم القيام بمراجعة البيانات وكشف التناقضات و الاخطاء فيها ،وتصحيحها وفق تعليمات محددة ،ثم ترميزها وفق دليل التصنيف المهني لكل بيان على حدة ،واستخراج النتائج الاولية ، وذلك من قبل عناصر جرى اختبارها وتدريبها بعناية ، وقامت بعملها تحت اشراف جيد،ووفق تعليمات محدودة واسلوب محكم يضمن تدفق العمل بدقة وانتظام .

لقد استغرقت عمليات التجهيز اليدوي حوالي سنة ونصف ،وقد تفاوت معدل الاداء اليومي للمشتغل الواحد من عملية لاخرى على الشكل التالي:

نـــــــوع العمليـــــــة	معدل الأداء اليومي
مراجعة بيانات تعداد المساكن والسكان	١٥٠
ترميز البيانات الجغرافية وبيانات المساكن	٢٢٥
ترميز البيانات الاقتصادية (المهنة ،النشاط الاقتصادى)	٥٠٠
استخراج النتائج الأولية	٥٠٠

وكانت عملية التجهيز الآلي قد بدأت بتصميم كل من النظام التحليلي لادخـــــال البيانات على الآلات والتأكد من تناسقها وشمولها وتكوين ملف شامل لجميع البيانـــــات المنقحة ، والنظام التحليلي لمعالجة البيانات المدخلة للحصول على جداول المخرجات المطلوبة وذلك من قبل سنة من محللي النظم العاملين لدى مديرية الحاسب الألكتروني ، اضافـــــة الى عشرة مبرمجين كتبوا برامج الأدخال وبرامج الطباعة .

لقد تأخر البدء في عملية ادخال البيانات على الآلات الملحقة بالحاسب أكثر مـــن سنة ونصف ، نتيجة ظروف قاهرة تتعلق بتوريد مجموعات آلات الأدخال وتركيبها واختبارها وتدريب العاملين عليها ، حيث انتهت هذه العملية في الربع الأخير من عام ١٩٨٤.

وتبع عملية ادخال البيانات على الآلات ، تطبيق قواعد المراجعة الآلية علـــــى بيانات المحافظات على التوالي ، بهدف تنقيحها وتصويبها ، وقد بلغ عدد قواعد التناسق التي تستلزم طبيعتها الرجوع الى السجلات لتصحيحها من قبل مجموعة مدربة لهذا الغـــــرض وادخالها ثانية (٣٤) قاعدة ، مقابل (٤٣) قاعدة يتم التصحيح فيها آليا وتتيـــــح هذه القواعد كشف (٢١) نوعا من الانقطاعات المختلفة .

وعند خلو البيانات من الأخطاء تماما ، يجرى تبويبها على الحاسب الآلي وطباعـــة النتائج النهائية . وقد تم حتى الآن استخراج النتائج النهائية لتعداد المساكن والسكان في كل من محافظات : القنيطرة ، درعا ، السويداء ، الرقة ، والبدء بطباعة نتائـــــج محافظات ادلب ،طرطوس ، اللاذقية تباعا . وكذلك استخراج النتائج النهائية للتعـــداد الزراعي في كل من محافظات : القنيطرة ، درعا ، السويداء ، الرقة ،دير الزور ،حمـــص والنتائج النهائية لحصر المنشآت سواء على مستوى المحافظات أو القطر .

ومن المتوقع الانتهاء من استخراج كافة النتائج النهائية في مطلع العام القادم.

١٣- أهم التعريفات المستخدمة في التعداد :

روعي عند صياغة تعريفات التعداد أن تكون واضحة ودقيقة ، ومطابقة ما أمكن للتعريفات المستخدمة في التعدادات السابقة ، تسهيلا لأجراء المقارنة بين نتائجها . وفيما يلي أهم هذه التعريفات :

- المدينة : تعتبر مدنا كل من مراكز المحافظات ومراكز المناطق الادارية ، وكل تجمع سكاني يبلغ (٢٠) ألف نسمة فأكثر.

- المنشأة : هي مبنى أو جزء منه مخصص لممارسة أى نوع من أنواع النشاط الاقتصادى أو الاجتماعي أو الأداري أو الديني . ويعتبر كذلك من المنشآت كل مكان داخل المنزل اذا كان يمارس فيه نشاط ثابت ويفتح مدخله على الطريق أو على المدخل الرئيسي للمبنى وتفرعاته عند ممارسة هذا النشاط.

- المسكن : هو مبنى أو جزء منه ، مستقل ومعد أصلا لسكن الانسان ولو كان خاليا وقت التعداد ، بشرط أن لايكون مستخدما كليا لأغراض غير السكن . ويعتبر كل مكان مسكون وقت التعداد مسكنا ، ولو لم يكن معدا أصلا لغرض السكن . ويشترط أن يكون للمسكن مدخل مستقل يمكن شاغليه من الدخول والخروج دون اضطرارهم للمرور عبر مسكن آخر .

- الأسرة : هي فرد أو أكثر مشتركون معا في كل من السكن وترتيبات المعيشة ، ولو لم تربطهم جميعا صلة القرابة . ويحسب من ضمن أفراد الأسرة كل من بات معها ليلة الاسناد الزمني للتعداد ، ولو لم يكن أصلا فردا منها أو مقيما معها . كما لايعتبر من ضمن أفراد الأسرة كل من لم يبق معها في تلك الليلة ولو كان في الأصل عضوا فيها .

- المشتغل : يعرف المشتغل - لأغراض جمع البيانات فقط - بأنه الفرد الذى زاول عملا ذا قيمة اقتصادية لفترة لاتقل عن ساعة واحدة خلال أسبوع الاسناد الزمني .
- المتعطل : مع عدم الأخلال بتعريف المشتغل . يعرف المتعطل بأنه الفرد القادر على العمل ويرغب فيه ، وأن يكون قد بحث عنه ولم يجده خلال أسبوع الأسناد الزمني .
- مكان الأقامة المعتادة : هو المكان الذى يقيم فيه الفرد عادة معظم أوقات السنة .
- الحائز الزراعي : هو الفرد الذى تقع عليه مسؤولية تشغيل الحيازة الزراعية نباتية كانت أو حيوانية ، ويتولى وضع خطة الاستثمار ،وتتحمل المسؤولية الفنية ، كما يتحمل المسؤولية الاقتصادية كاملة أو يقتسمها مع الآخرين .
- الحيازة الزراعية : عبارة عن أرض تستثمر في الانتاج النباتي أو عن عدد من الحيوانات الزراعية ، تربى بقصد الأفادة من منتجاتها أو عن خليط من الأرض والحيوان ، وتدار الحيازة كوحدة فنية وادارية مستقلة .

١٤- التصنيفات المستخدمة في التعداد :

وضع لكل نوع من أنواع بيانات الاستمارات المختلفة ، تصنيف خاص استخدم في ترميزه ، وفيما يلي عرض لأهم هذه التصنيفات :

آ - دليل التصنيف الجغرافي : استخدم هذا الدليل لترميز بيانات مكان العد حيث أعطي رقم محدد لكل تجمد سكاني (مدينة ، حي ، قرية ، مزرعة) ضمن رقم مناسب يحدد تبعيته الادارية .

بحيث أصبح رمز كل تجمع سكاني يتكون من ٩ خانات كالتالي :

المحافظـــة	٢ خانة
المنطقـــة	١ خانة
الناحيـــة	١ خانة
مدينة / قرية	٣ خانة
حـــي / مزرعة	٢ خانة

ب ـ دليل التصنيفات القصيرة : يتضمن رموزا لجميع البيانات الواردة في الاستمارة باستثناء البيانات التالية : الحالة التعليمية ، المهنة ، النشاط الاقتصادى .

ج ـ دليل تصنيف الحالة التعليمية : استخدم في ترميز الحالة التعليمية نظام الأسكد المعدل وذلك على مستوى (٥) خانة .

د ـ دليل التصنيف المهني : استخدم في ترميز المهنة دليل التصنيف المهني الصادر عن المكتب المركزى للاحصاء ، والمشتق من التصنيف القياسي الدولي للمهن الذى أعده مكتب العمل الدولي . وذلك على مستوى فصل (٣) خانة .

هـ ـ دليل تصنيف النشاط الاقتصادى : استخدم في ترميز النشاط الاقتصادى الدليل الصادر عن المكتب المركزى للاحصاء بهذا الشأن ، والمشتق من التصنيف القياسي الدولي للنشاط الاقتصادى الذى أعده مكتب العمل الدولي . وذلك على مستوى فرع (٤) خانة .

ثانيا - تحليل تجربة التعداد والخبرات المكتسبة منها

يعتبر تعداد السكان لعام١٩٨١ ، أول تعداد يجرى في القطر العربي السورى ، من قبل كوادر وطنية دون الاستعانة بخبرات أجنبية . وقد أبدى العاملون فيه على اختلاف مستوياتهم الوظيفية اهتماما واضحا وتعاونا تاما ، وبذلوا جهودا كبيرة من أجل تصميمه وتنفيذه وتجهيز بياناته بشكل علمي ودقيق .

ومن المعروف أن القيام بأية عملية احصائية ميدانية - لاسيما اذا كانت هامة وضخمة كتعداد السكان الذى رافقه اجراء ثلاث عمليات أخرى دفعة واحدة هي تعداد المساكن والتعداد الزراعي وحصر المنشآت - لابد وأن يرافقها بعض العقبات والصعوبات في التخطيط والتنفيذ ، والتي تستلزم الاسراع في اتخاذ الاجراءات المناسبة لتذليلها ومعالجتها في حينها ، حتى لاتستفحل وتتفاقم وتقف حجر عثرة دون نجاحه على الوجه الأكمل والمرغوب .

لقد كانت العديد من العقبات والصعوبات التي اعترضت مسيرة أعمال التعداد لعام ١٩٨١ ، خارجة أسبابها عن نطاق المكتب المركزى للاحصاء . وتم في حينه العمل على معالجة آثارها وتطوير أساليب العمل بما يكفل نجاح التعداد عامة والتسريع في استخراج نتائجه النهائية واستدراك التأخير الحاصل في هذا الشأن :

وفيما يلي أبرز هذه العقبات والآثار التي نتجت عنها :

١- قرار تأجيل تنفيذ التعداد سنة كاملة : تسبب هذا التأجيل في ارباك العمل عامة وفي زيادة نفقات التعداد نتيجة اعادة النظر في بعض الأعمال التحضيرية المنجزة قبل التأجيل كتصاميم الاستمارات .

٢- تغيير العناصر القيادية المشرفة على اجراء التعداد : نتج عن هذا التبديل بعض العقبات ، لاسيما صعوبة استلام مهمة انجاز التعداد ، في ظل انقطاع صلة القائمين على مرحلتي التصميم والتنفيذ بالمكتب المركزى للاحصاء .

٣- تأخير توريد آلات ادخال البيانات الملحقة بالحاسب الآلي ، وتركيبها واختبارها : وقد امتد هذا التأخير أكثر من سنة ونصف نتيجة ظروف قاهرة ، ونتج عن تأخير البدء بعملية تسجيل البيانات ومعالجتها تباعا محافظة عقب أخرى ، فور انتهاء مراجعتها وترميزها .

٤- عدم توفير أمكنة مناسبة لتخزين السجلات وتداولها خلال عمليات المراجعة المكتبية والترميز والتصويب : وقد أعاق ذلك استخدام الأعداد الكافية من المشتغلين ، مما انعكس على سرعة تجهيز بيانات التعداد بيسر وسهولة .

٥- استمرار انقطاع التيار الكهربائي عدة ساعات يوميا أعاق هذا الانقطاع امكانيات الحاسب في معالجة البيانات ، واستخراج النتائج النهائية . وقد بادر المكتب المركزى للاحصاء للعمل على توفير مجموعة مولدات كهربائية مناسبة تقوم بتغذية مبنى الحاسب بالطاقة الكهربائية فور انقطاع التيار الكهربائي .

٦- عدم التجاوب الكافي لبعض الوزارات من حيث تأمين المقرات المناسبة للعمل الميداني والأعداد اللازمة من السيارات ومن العدادين وقد بذل المكتب المركزى للاحصاء جهودا اضافية في حينه لمعالجة هذه الصعوبات .

٧- عدم تدقيق عملية تسجيل البيانات على آلات الأدخال وتسرب العاملين عليها : ساعد الغاء تدقيق التسجيل كسبا للوقت ، وتسرب العاملين على الآلات نتيجة تعيينهم بصفة مؤقتة ، الى ظهور نسبة غير مرغوبة من أخطاء التسجيل . وبالتالي صدور تشوف كبيرة نسبيا بالأخطاء المكتشفة نتيجة تطبيق قواعد المراجعة الآلية . والتي يتطلب تصويبها بذل الكثير من الجهد والوقت . وقد تم زيادة عدد ساعات تشغيل الحاسب ودعم مجموعات التصويب اليدوى لتسريع وتيرة العمل في معالجة البيانات .

ثالثا - الخطط المستقبلية في مجال اجراء التعداد

من المتوقع أن يتم تنفيذ تعداد السكان المقبل عام ١٩٩٠ ، وذلك تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم ٣٢٣ تاريخ ١٩٦٩/١٢/١٧ ، الذى نص على اجراء التعداد في القطر العربي السورى مرة كل عشر سنوات .

وقد تم خلال العام الماضي مراجعة وتقييم تجربة التعداد لعام ١٩٨١ ،ودراستها بعمق وامعان . للتعرف بموضوعية على النواحي الايجابية والسلبية في مسيرة التعداد والعقبات التي واجهت تخطيطه وتنفيذه وتجهيز بياناته ، ورصدها للاستفادة من معطياتها في رفع مستوى الأداء عند اجراء التعداد المقبل .

ولاشك أن تسجيل الخبرات المكتسبة في مجال التعدادات ، والاهتمام بتصنيف وحفظ كافة وثائقه والمستندات الخاصة به . تجعل من السهل على أى فرد الرجوع اليها عند اللزوم ، والحصول على المعلومات المطلوبة عن أى جانب من جوانب عملية التعداد . كما أنها تفيد وتساعد على تحضير وتصميم وتنفيذ التعداد الجديد بكفاءة . خاصة في ظل تسرب الكوادر المتخصصة عادة في هذا الشأن . خلال السنوات الطويلة الفاصلة بين تعداد وآخر .

رابعا - المقترحات والتوصيات

فيما يلي أهم المقترحات والتوصيات التي من شأنها معالجة الصعوبات التي تواجد اجراء التعداد المقبل وتطوير بياناته وتحسين مستوى نوعيته :

١- احداث نواة دائمة في المكتب المركزي للاحصاء ، تكون مسؤولة مسؤولية مستمرة عن متابعة أعمال التعداد ، ومباشرة الخطوات الأولى اللازمة للبدء في الأعمال التميدية والتحضيرية التي يتطلبها التعداد المقبل . والإحتفاظ بالوثائق والمخططات الخاصة بالتعداد الأخير وتصنيفها للاستفادة منها بيسر وسهولة .

٢- العمل على توفير مخططات حديثة للقطر عامة والمدة خاصة توضح الحدود الادارية للأحياء والمناطق والنواحي والقرى قبل موعد التعداد القادم .

٣- متابعة الجهات المختصة في الدولة . للقيام بتثبيت تسمية الشوارع . وضع أرقام تنظيمية دائمة للمباني في المدن على الأقل . لفائدتها الكبيرة في أعمال التعداد والمسوح بالعينة التي تجرى بين التعدادات . وفي قطاعات الخدمات المختلفة .

٤- دراسة انعكاسات التعدادات الأخرى التي ترافق زمنيا اجراء تعداد السكان وآثارها على نوعية بياناته .

٥ - السعي لتثبيت التقسيمات الادارية ، أو الحد على الأقل من التعديلات الطارئة عليها لما لها من فائدة في عملية المقارنة بين نتائج التعدادات .

٦- توثيق خبرات التعداد عامة ، والحفاظ على الأنظمة التحليلية وبرامج التبويب الآلي خاصة من التلف والضياع ، لما لها من فائدة عند تصميم وتنفيذ التعداد القادم وتجهيز بياناته .

٧ - العمل على استمرار العناصر القيادية والاشرافية بالعمل في التعداد خلال جميع مراحله وحتى انتهاء الأعمال ونشر النتائج النهائية .

٨- يخصص مبنى خاص لأعمال التعداد يستوعب جميع عمليات التعداد ووثائقها المختلفة .

٩- المضي قدما في مشروع تنظيم أسماء الشوارع والساحات العامة وغيرها والذى بدأ المكتب المركزى للاحصاء بدراسته مع الجهات المعنية .

١٠- الاستفادة القصوى من عمليات التوسع الأقليمي للحاسبات الالكترونية والتي يعكف المكتب المركزى للاحصاء على الشروع بها في الوقت الحاضر في ثلاثة محافظات رئيسية هي :

حمص : التي تمثل المنطقة الوسطى .

حلب : التي تمثل المنطقة الشمالية .

اللاذقية : التي تمثل المنطقة الساحلية .

اضافة الى دمشق التي تشغل مركزا للمعلومات ، وللبيانات الخاصة بالمنطقة الجنوبية .

UNESCWA LIBRARY
20007044